Document: EB 2016/117/R.8.Rev.1
Agenda: 7
Date: 27 May 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

عرض تجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Josefina Stubbs
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2318 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.stubbs@ifad.org

Paul Winters
مدير شعبة البحوث وتقييم الأثر
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Alessandra Garbero
كبيرة الإحصائيين
شعبة البحوث وتقييم الأثر
رقم الهاتف: 2458 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.garbero@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة عشرة بعد المائة
روما، 13–14 أبريل/نيسان 2016

للاستعراض

المحتويات

موجز تنفيذي	**ii**
أولاً– مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	**1**
ثانياً – البيانات والأساليب: المفاهيم والنهج	**2**
ألف – القضايا المفاهيمية	2
باء – نهج مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق	5
ثالثاً – النتائج: الدروس والتقديرات والتوقعات	**9**
ألف – الدروس المتعلقة بالأساليب	9
باء – تقديرات الأثر وتوقعاته	11
رابعاً – الاستنتاجات واقتراحات المُضي قدماً	**19**

موجز تنفيذي

1- زاد الصندوق تركيزه باطراد خلال العقود الأخيرة على تحقيق النتائج وقياسها. واستثمرت خلال الفترة 2011–2012 موارد في مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق (مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع) من أجل تحقيق ما يلي: (1) استكشاف منهجيات تقييم الأثر؛ (2) قياس نتائج الأنشطة الممولة من الصندوق وآثارها قدر المستطاع؛ (3) تلخيص الدروس المستفادة وإسداء المشورة بشأن النُهج الدقيقة والفعالة من حيث التكلفة في إسناد الأثر إلى تدخلات الصندوق. وتُعبِّر المبادرة عن اعتراف بمسؤولية الصندوق عن توليد أدلة تثبت نجاح مشروعاته من أجل استقراء الدروس التي يمكن الاستفادة منها في المشروعات المقبلة. وانتهجت مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع عموماً نهجاً علمياً ومنهجياً وشاملاً. وأتاح ذلك للصندوق دروساً هامة ستساعد على الدفع قُدماً بجدول الأعمال القائم على النتائج.

2- ويكشف التحليل عن أن مشروعات الصندوق النشطة خلال الفترة 2010–2015 وصلت بالفعل إلى 139 مليون مستفيد و24 مليون أسرة، وقدَّمت إليهم خدمات كبيرة من خلال نهج يمسك المجتمع المحلي بزمام قيادته. ومن هؤلاء المستفيدين18 مليون مقترض نشط و26.6 مليون مدخر طوعي، وهو ما يؤكد تركيز الصندوق على تعميم الخدمات المالية. وجرى تدريب كثير من المزارعين على الممارسات الزراعية، بما في ذلك تدريب 4.4 مليون مزارع على تكنولوجيات إنتاج المحاصيل، وتدريب 1.6 مليون مزارع على الإنتاج الحيواني، وتدريب 1.4 مليون مزارع على إدارة الموارد الطبيعية. وشُجعت التحسينات في المبادرات الزراعية، وأفضى ذلك إلى إتاحة 5 ملايين هكتار خاضعة لممارسات إدارة الأراضي المحسَّنة.

3- وأثبتت مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع، بالنسب المئوية، أن المستفيدين من الصندوق أفضل حالاً في المتوسط من المجموعة المرجعية. وولَّدت استثمارات الصندوق في السكان الريفيين عائداً في عدد من المجالات الحاسمة، بما فيها الأصول، والقدرة على الصمود، وملكية الثروة الحيوانية، وإيرادات الزراعة، والتغذية، وتمكين المرأة. وتشير التوقعات إلى أن 44 مليون مستفيد سيلمسون زيادات كبيرة في إيرادات الزراعة، وأن 28.8 و22.8 مليون مستفيد سيحققون مكاسب كبيرة في ملكية أصول الدواجن والأصول الحيوانية على التوالي. وسوف يشهد أكثر من 10 ملايين مستفيد زيادة في كل مجال من المجالات التالية: الأصول الإجمالية، والأصول الإنتاجية، وتمكين المرأة، والتنوع الغذائي، والحد من التعرض للصدمات. ويتبين عموماً من التحليل أن الصندوق يحسِّن رفاه السكان الريفيين من حيث تراكم الأصول وزيادة الإيرادات والدخل.

4- وفيما يتعلق بالأساليب، سلطت الأضواء على التحديات الواضحة التي يواجهها تصميم طرق جمع البيانات وإجراء تقييمات الأثر بعد انتهاء تنفيذ المشروعات. وتلفت المبادرة الانتباه أيضاً إلى أن استخدام عينة تمثل المشروعات وتركز على مؤشر مُجمِّع واحد ("الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر") يحد من إمكانية التعلم ويفرض قيوداً لا داعي لها . وينبغي تحديد المشروعات التي يتحقق من خلالها أكبر قدر من التعلم، وينبغي اختيار المؤشرات التي تمثل نجاح الصندوق بصورة شاملة. وعلاوة على ذلك، تشدِّد المبادرة على المجالات التي ينبغي أن يعزز فيها الصندوق الرصد والتقييم وجمع البيانات.

5- وتتيح مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع بعض الاعتبارات الرئيسية لتقييم أثر الصندوق. وأول هذه الاعتبارات أنه ينبغي اختيار تقييمات الأثر المقبلة وإجراؤها لتيسير التعلم والوصول به إلى حدوده القصوى. وثانياً، ينبغي أن يركز الصندوق على مجموعة شاملة من المؤشرات التي تُعبِّر عن الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المحددة في إطاره الاستراتيجي للفترة 2016-2025. وثالثاً، يتطلب وضع جدول أعمال لتقييم الأثر استعراض الحافظة بطريقة منهجية من أجل فهم الأثر المحتمل للمشروعات الممولة من الصندوق، ولتحديد الحالات التي تعتريها ثغرات في الأدلة. ورابعاً، يجب وضع إطار لضمان الفعالية الإنمائية. وخامساً، يجب أن يركز الصندوق على تقييمات الأثر التي تصمم مسبقاً لضمان جمع بيانات كافية. وسادساً، يجب أن يُعبر جدول أعمال تقييم الأثر في الصندوق عن عملية تشاركية تضم الجهات صاحبة المصلحة المتعددة.

6- وهذه الدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع تنطوي على آثار عميقة على الصندوق وعلى الطريقة التي يقيس بها آثار استثماراته في السكان الريفيين. ولا بد من وجود سلسلة من الإجراءات المتسقة التي تتيح للصندوق مواصلة العملية التي شرع فيها قبل عشر سنوات للتركيز على جدول أعمال قائم على النتائج. وباتخاذ هذه الإجراءات، لن يتحسن فهم آثار استثمارات الصندوق في السكان الريفيين فحسب، بل ستتولَّد معرفة أكثر، وسيزيد ذلك من فعالية الصندوق والآخرين في تعزيز التنمية الريفية.

عرض تجميعي للدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

أولاً– مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

1- زاد الصندوق تركيزه باطراد خلال العقود الأخيرة على تحقيق النتائج وقياسها. وطلب مجلس المحافظين من الصندوق إنشاء نظام شامل لقياس نتائج المشروعات التي يدعمها الصندوق والإبلاغ عنها. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ نظام إدارة النتائج والأثر في عام 2004. وبالرغم من التنفيذ التدريجي لهذا النظام وما صاحبه من تأخيرات في امتثال المشروعات وما أسفر عنه من تفاوت كبير في جودة البيانات، حسَّن نظام إدارة النتائج والأثر كثيراً من قدرة الصندوق على رصد أنشطته وتقييم إسهامه في تحسين رفاه الأسر الريفية الفقيرة. وعلاوة على ذلك، شكَّل نظام إدارة النتائج والأثر جزءاً من جهود أوسع لتحسين التقييم الذاتي في الصندوق في مراحل التصميم والتنفيذ والإنجاز. والواقع أن استعراضاً مستقلاً من الأقران، تناول مكتب التقييم ووظيفة التقييم في الصندوق في عام 2010، لاحظ أن التقييم الذاتي تحسَّن كثيراً في الصندوق خلال تلك الفترة[1].

2- وبينما دفع نظام إدارة النتائج والأثر ونظام التقييم الذاتي الصندوق قُدماً نحو تحقيق النتائج وقياسها، كانت البيانات محدودة في قدرتها على إسناد الآثار الأعلى مرتبة إلى الأنشطة الممولة من الصندوق. وخلال الفترة 2011–2012 عندما جرى الاتفاق على مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع، بما في ذلك الاتفاق على "التوجه المعزَّز لتقييم وقياس الأثر"[2]، فرض ذلك عبئاً كبيراً على النُظم القائمة التي لم تكن آنذاك مجهزة بما يكفي لأداء تلك المهمة. واستثمرت بالتالي موارد، في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق (التجديد التاسع) من أجل: (1) استكشاف منهجيات تقييم الأثر؛ (2) قياس نتائج الأنشطة الممولة من الصندوق وأثرها قدر المستطاع؛ (3) تلخيص الدروس المستفادة وإسداء المشورة بشأن النُهج الدقيقة والفعالة من حيث التكلفة في إسناد الأثر إلى تدخلات الصندوق[3].

3- وتُعبر المبادرة التي اتخذتها إدارة الصندوق للدفع قدماً بجدول أعمال لتقييم الأثر عن اعتراف بمسؤولية الإدارة في توليد أدلة تثبت نجاح مشروعات الصندوق من أجل استقراء الدروس للاستفادة منها في المشروعات المقبلة، ويعني ذلك بعبارة أخرى تقييم الذات بصرامة. وتمثل مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع إقدام الصندوق على الإبحار في مجال تقييم الأثر السليم تقنياً بهدف استخلاص الدروس التي تتيح له توليد الأدلة واستخدامها بطريقة منهجية إلى جانب المعلومات الخارجية المتاحة من أجل تصميم مشروعات إنمائية فعالة.

---

[1] لمزيد من المعلومات عن هذه الفترة، انظر الصندوق، استعراض الأقران لمكتب التقييم ووظيفة التقييم في الصندوق (EC 2010/62/W.P.2) (روما، 2010) والصندوق، خطة العمل لتعزيز نظام التقييم الذاتي (EC 2011/68/W.P.9) (روما، 2011).

[2] الصندوق، تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (GC 35/L.4) (روما، 2012)، الفقرة 42.

[3] الصندوق، منهجيات تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق (EB 2012/107/INF.7) (روما، 2012)، الفقرة 6 من الموجز التنفيذي.

4- وتهدف هذه الوثيقة بالتالي إلى الإبلاغ عن استنتاجات مبادرة تقييم الأثر وتسليط الضوء في الوقت ذاته على الدروس المستفادة من هذه التجربة. وبالنظر إلى أن ذلك يمثل عملية علمية، تدور الوثيقة حول المحاور التالية: يناقش القسم الثاني البيانات والأساليب المستخدمة ويبدأ بتناول القضايا المفاهيمية ثم يركز على كيفية تطبيق تلك المفاهيم. ويعرض القسم الثالث نتائج التحليل، بما فيها الأفكار المكتسبة من العملية والآثار المقدَّرة والمتوقعة. ويعرض القسم الرابع بإيجاز الاستنتاجات ويناقش الآثار.

ثانياً – البيانات والأساليب: المفاهيم والنهج

ألف – القضايا المفاهيمية

5- قبل مناقشة البيانات والأساليب المستخدمة كجزء من مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع، من المهم توضيح الطريقة التي يمكن بها إسناد الأثر إلى التدخلات الممولة من الصندوق. ويبين الشكل 1 حالة يفترض فيها أن مجموعة من السكان الريفيين الفقراء مؤهلين للاستفادة من أحد مشروعات الصندوق. ولإسناد الأثر إلى المشروع، من المثالي أن تكون هناك مجموعتان متماثلتان في كل النواحي باستثناء حصول إحدى المجموعتين على المشروع وعدم حصول المجموعة الأخرى عليه، وهذه المجموعة الثانية تُمثل مجموعة ضابطة أو "منافية" للمجموعة الأولى. ويشار إلى هاتين المجموعتين في أدبيات تقييم الأثر بأنهما المجموعة التجريبية، وهي المجموعة التي تحصل على المشروع، والمجموعة المرجعية التي لا تحصل على المشروع على الأقل في المدى القصير. وإذا تسنى تكوين هاتين المجموعتين فإن الأثر هو الفرق بينهما في المؤشرات ذات الاهتمام، مثل الدخل والمستوى التغذوي والعائد والقدرة على الصمود في وجه الصدمات وغير ذلك من المؤشرات التي تقابل الآثار المتوقعة على أساس نظرية المشروع للتغيير. ويمكن إسناد الأثر إلى تدخلات الصندوق لأن المجموعتين التجريبية والمرجعية متماثلتان في كل النواحي باستثناء حصول المجموعة التجريبية على المشروع.

الشكل 1

إسناد الأثر

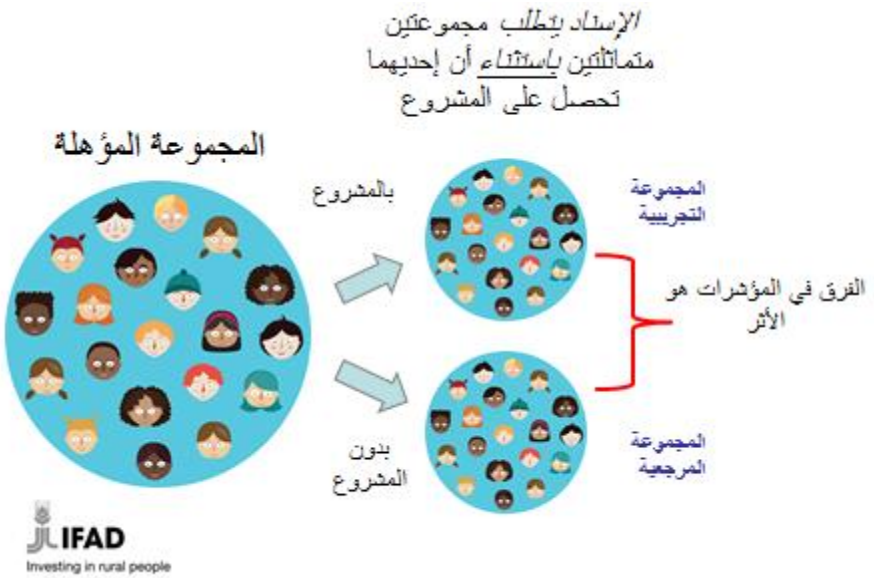

6- وكما جاء في ورقة المنهجيات[4] ينطوي ذلك على تحديات لا سيما بالنسبة للمشروعات الزراعية، ويتطلب ضمان إسناد الأثر الحصول على أفضل البيانات الممكنة ثم استخدام الأساليب الإحصائية لمعالجة قضايا البيانات المتبقية. وتقل عموماً تعقيدات الإجراءات الإحصائية المطلوبة كلما كانت البيانات المتاحة أفضل. ويسِّر تصميم جمع البيانات لتقييم الأثر المُسبَّق، أي قبل تنفيذ المشروع، عملية تكوين افتراضات سليمة منافية للواقع، حيث يمكن في كثير من الأحيان تحديد مجموعة ضابطة معقولة. ومن الناحية الأخرى، فإن تصميم تقييمات الأثر اللاحقة، أي إجراء جمع البيانات بعد التنفيذ، ينطوي على تحديات أكبر لأن توجيه المشروع (في حال نجاحه) يعني في كثير من الأحيان أن الأسر والمجتمعات المحلية المجاورة (المجموعة الضابطة المحتملة) ليست متماثلة تماماً مع المستفيدين (المجموعة التجريبية). ويمكن أن يفضي ذلك إلى ما يُطلق عليه في أدبيات تقييم الأثر "تقديرات متحيزة للأثر"[5].

7- وفيما يتعلق بمبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع، ينبغي، كما جاء في ورقة المنهجيات[6]، أن تُعبِّر المؤشرات المختارة لتقييم مشروع معيَّن ممول من الصندوق والمحددة في إطار منطقي، عن نظرية التغيير في المشروع، مع تسليط الضوء على مسار الأثر الذي تفضي الاستثمارات من خلاله إلى تحقيق النتائج. وتشير التدابير المختارة إلى الأهداف المحددة لذلك المشروع وتتباين تبعاً لها. ولا بد بطبيعة الحال أن تكون الأهداف متسقة مع الأهداف المتعددة المحددة في الإطار الاستراتيجي للصندوق.

8- وكما جاء في ورقة المنهجيات فإن إطار قياس النتائج في الصندوق يركز فقط على مقياس وحيد، وهو "الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر". ويتجاهل هذا التركيز على الفقر، خاصة عندما تستخدم فيه قياسات نقدية أو مقاييس قائمة على الأصول، أهمية الأهداف الاستراتيجية الأخرى للصندوق. ومن ذلك على سبيل المثال أنه يتجاهل التدخل الذي يحسِّن قدرة الأسرة على الصمود عن طريق الحد من تعرضها للمخاطر وحمايتها من الوقوع في الفقر، لأنه لا ينتشل الأسرة من الفقر. وبالتالي فإن مقياس "الخروج من الفقر" لا يوضح فوائد الرفاه الكبيرة والهامة التي تتحقق للفقراء، وهو بالتالي مقياس لا يكفي لقياس نجاح الصندوق. وكما يلاحظ أدناه، فإن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع ضرورة وضع مجموعة مؤشرات أشمل متفقة مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق وأهداف التنمية المستدامة.

9- وهناك إشكاليات أخرى محددة متعلقة بمقياس "عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر"[7]. ويمثل الحد من الفقر مقياساً منفصلاً يستند إلى خط فقر محدَّد بوضوح، وإن كان جزافياً نوعاً ما، ويركز على وجود الأسر فوق هذا الخط أو تحته. ولئن كان هذا المؤشر مفيداً في المقارنات بين البلدان والاتجاهات الزمنية الطويلة الأجل فإن قيمته للمشروعات محدودة. من ذلك على سبيل المثال أن مؤشر خط الفقر لا يوضح تضاعف دخل الأسر التي تعيش في فقر مدقع إذا لم تكن تلك الزيادة في الدخل كافية لرفعها فوق خط فقر

---

[4] المرجع نفسه، الفقرتان 16 و17 من الوثيقة الرئيسية.

[5] يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لمحاولة التكيُّف مع هذه المشاكل في ظل افتراضات معيَّنة. ويمكن الرجوع إلى لمحة عامة عن النهج المحتملة في: Paul J. Gertler, Sebastian Martinez, Patrick Premand, Laura B. Rawlings and Christel M.J. Vermeersch, Impact Evaluation in Practice (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2011).

[6] انظر الحاشية 3، الفقرة 18.

[7] القضايا المحتملة المتعلقة بهذا القياس لوحظت في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (انظر الحاشية 2، الفقرة 45): "في حين أن المنهجية التي سوف تستخدم لقياس عدد 'الأشخاص الذين خرجوا من قبضة' ما زالت تقوم على التجربة وسيلزم تحسينها من خلال الخبرة، فإنها تمثل جهداً رياضياً يمكن أن يحقق عائداً عالياً لعلم قياس الأثر في مجال الحد من الفقر الريفي".

معيَّن[8]. ويتضح ذلك بجلاء في الشكل 2. ويفترض أن التوزيع الواقع إلى اليسار (الخط الأزرق) يبين الظروف الأوَّلية للمجموعة السكانية المستهدفة على أساس مؤشر رفاه، مثل نصيب الفرد من الدخل أو النفقات أو الأصول. ويمثل خط الفقر النقطة التي يكون عندها من دون الخط (إلى اليسار) فقيراً ومن فوقه (إلى اليمن) غير فقير. ويفترض الشكل البياني أن نحو 60 في المائة من المتلقين فقراء حسب المقياس التقليدي للفقر، وأما النسبة المتبقية فيمكن اعتبارها معرضة للهشاشة بالرغم من أنها لا تعتبر رسمياً فقيرة. ويفترض أن المشروع ينقل المستفيدين إلى اتجاه إيجابي نحو توزيع الرفاه الذي يمثله الخط الأخضر. وينبغي اعتبار ذلك مشروعاً ناجحاً ما دامت المجموعة السكانية المستفيدة باتت أفضل حالاً في المتوسط.

الشكل 2

إشكاليات مقياس 'الخروج من دائرة الفقر'

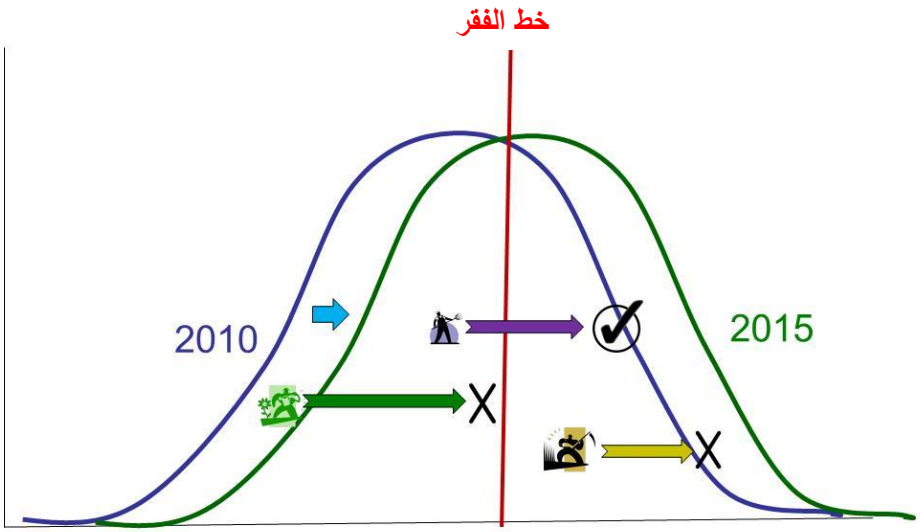

10- ولكننا عندما ننظر إلى ثلاثة مزارعين نجد أن المُزارعة التي يمثلها اللون البنفسجي تعتبر فقيرة لأنها دون خط الفقر. وكما يتبين من السهم البنفسجي فإن المشروع يُحسِّن مستوى رفاهها بالقدر الكافي لنقلها إلى ما فوق خط الفقر وبالتالي فهي "تخرج من دائرة الفقر". ويمكن أن يكون لذلك وزن في مقياس الفقر. وأما المزارع الذي يمثله اللون الأخضر فهو فقير جداً ويقل دخله كثيراً عن دخل المزارعة التي يمثلها اللون البنفسجي. ويزيد المشروع رفاهه زيادة كبيرة كما يتضح من السهم الأخضر، وهي زيادة في مستوى رفاهه تزيد على الزيادة في مستوى رفاه المُزارعة الأولى. ولكن هذا المزارع لم يخرج من دائرة الفقر لأنه لم يتجاوز خط الفقر. ولا يُعتد بذلك في مقياس الحد من الفقر. ولا تعتبر المزارعة التي يمثلها اللون الأصفر فقيرة حسب المقياس التقليدي وإن كان من الواضح أنها تناضل من أجل كسب لقمة العيش. وكما يتبيَّن من السهم الأصفر فإن المشروع يساعدها أيضاً، ولكنها لا تعتبر فقيرة قبل المشروع، وبالتالي فإن ما تناله من مكاسب لا يُعتبر "خروجاً من دائرة الفقر". ومن الواضح أن المقياس تشوبه عيوب من حيث عدم توضيح المكاسب الكبيرة، حيث لم يتجاوز بعض المزارعين، حتى بالرغم من استفادتهم من المشروع، خط الفقر

[8] مسألة المؤشرات المنفصلة التي توفِّر لصانعي السياسات حوافز ضارة معروفة على نطاق واسع وذكرها مؤخراً Lant Pritchett في تدوينة نشرت له في مركز التنمية العالمية في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014. انظر هنا.

الجزافي. ولا يمثل مؤشر "الخروج من دائرة الفقر" مقياساً كافياً لنجاح الصندوق. ويتطلب قياس فوائد الرفاه التي تحققها استثمارات الصندوق للسكان الريفيين مقاييس أنسب.

باء – نهج مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

11- في ضوء ما سبق، صُمم نهج منهجي شامل لفترة التجديد التاسع من أجل تقييم الأثر ولاستخلاص الدروس المستفادة لتحديد ذلك الأثر. وسعت الاستراتيجية العامة المبيَّنة بإيجاز في الشكل 3 إلى اختيار عينة من مشروع الصندوق يمكن أن تمثل حافظة أنشطة الصندوق. وهذه العينة تستخدم بعد ذلك لتقدير الأثر العام للصندوق خلال فترة معيَّنة.

12- وبطبيعة الحال لن يتم الانتهاء من إنجاز مشروعات التجديد التاسع الممولة في الفترة من عام 2013–2015 إلا بعد عدة سنوات، وبالتالي ركزت مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع على المشروعات التي أغلِقت أو الجارية اعتباراً من عام 2010 حتى عام 2015. ويركز التحليل بعد ذلك على المشروعات التي اتُخذت مبادرة بتنفيذها منذ بداية عام 1999 حتى نهاية عام 2009. وبالنظر إلى أن المجموعة المختارة من المشروعات كانت قد بلغت مرحلة الإنجاز، صُمِّمت جميع تقييمات الأثر بعد تنفيذ المشروعات وتعاني القيود المصاحبة لذلك عند تحديد افتراض مضاد والحصول على بيانات معقولة. ومن بين ما يقرب من 200 من المشروعات المتوقع إنجازها خلال الفترة 2010–2015، أتيحت بعض البيانات عن 122 مشروعاً. ووقع الاختيار على 24 مشروعاً من هذه المشروعات لتقييم أثرها من جانب شركاء خارجيين (دراسة عميقة) و14 لتحليلها من جانب موظفي الصندوق (دراسة ضحلة). وحُدِّدت المشروعات التي خضعت للتحليل في محاولة لتمثيل الحافظة في كل الأقاليم، واختير معظمها بطريقة عشوائية (15 دراسة عميقة و14 دراسة ضحلة) بالرغم من اختيار المشروعات في 9 حالات عن قصد بسبب وجود قيود عملية. وعلاوة على ذلك، لم يتم الانتهاء من دراستين من بين الدراسات الأربع والعشرين العميقة في الموعد المحدد واستُبعدت بالتالي من التحليل. ويتضمن الجدول 1 لمحة عامة عن المشروعات التي جرى تحليلها.

الشكل 3

النهج المنهجي العام المتبع في مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق

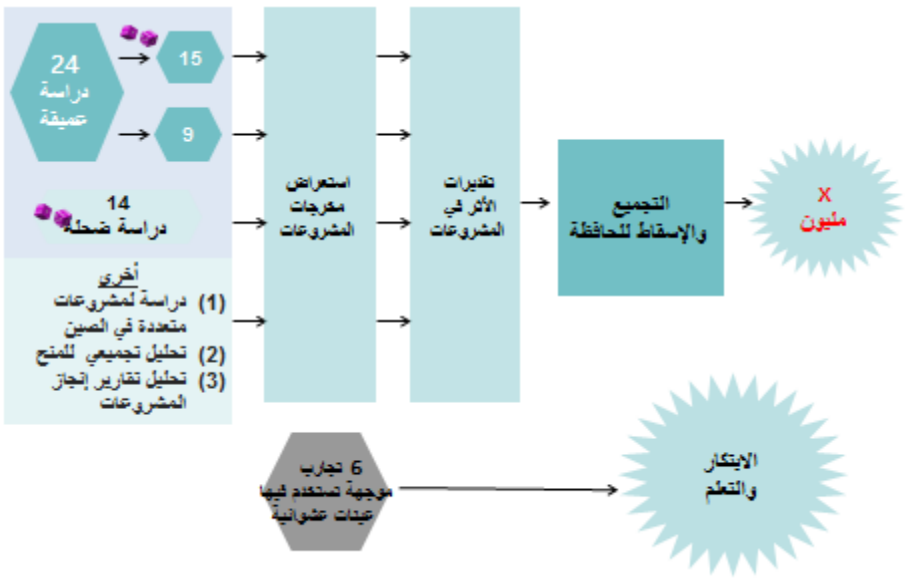

الجدول 1

المشروعات التي خضعت للتحليل في مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع

البلد	اسم المشروع	نوع المشروع	استهلال المشروع	نهاية المشروع	الاختيار	نوع البيانات	الجهة القائمة بالتحليل
بنغلاديش	• مشروع التمويل الصغري للمزارعين الهامشيين وصغار المزارعين	ائتمان	2005	2011	عشوائي	ثانوية	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
	• مشروع الإدارة المجتمعية للموارد في سونامغانج	زراعة	2003	2014	عشوائي	أساسية	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	مشروع إدارة الموارد الطبيعية في إقليمي شاكو والوادي العالي	بحوث	2003	2010	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
بوركينا فاسو	برنامج التنمية الريفية المستدامة	زراعة	2005	2013	مقصود	أساسية	المعهد المداري الملكي
كمبوديا	مشروع تحسين سبل المعيشة الريفية في محافظات كراتييه وبرياه فيهيار وراتاناكيري	زراعة	2007	2014	مقصود	أساسية	جامعة إيست أنغليا
الصين	برنامج النهوض بأحوال الريف بإقليم منغوليا الداخلية المستقل	زراعة	2008	2014	مقصود	أساسية	الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية
الصين– مشروعات متعددة	مشروع إعادة إحياء الزراعة في سيشوان بعد الزلزال؛ برنامج الحد من الفقر في منطقة دابيشان؛ برنامج التمويل الريفي؛ برنامج التخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على البيئة في ننكسيا وشانسكي؛ وبرنامج الحد من الفقر في جنوب غنزو؛ برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سنجيانغ أويغور في الحكم الذاتي	تنمية ريفية	2009	2012	مقصود	أساسية	جامعة علوم الأرض في الصين
كولومبيا	برنامج أصول المشروعات الريفية الصغرى : الرسملة والمساعدة التقنية ودعم الاستثمارات	ائتمان	2007	2013	مقصود	أساسية	مؤسسة آي سي إف ماكرو
الكونغو	مشروع التنمية الريفية في دوائر ليكوالا وبول وسانغا	تنمية ريفية	2009	2015	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
جمهورية الكونغو الديمقراطية	برنامج الإنعاش الزراعي في المقاطعة الاستوائية	تنمية ريفية	2005	2012	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
مصر	مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية	مستوطنات	2003	2014	مقصود	ثانوية	مؤسسة آي سي إف ماكرو
إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	ري	2008	2015	عشوائي	ثانوية	الشراكة من أجل السياسة الاقتصادية/المعهد الإثيوبي للبحوث الزراعية
غامبيا	مشروع الإدارة التشاركية المتكاملة لمستجمعات المياه	زراعة	2006	2014	عشوائي	أساسية	المعهد المداري الملكي
غانا	• مشروع المشاريع الريفية -المرحلة الثانية	بحوث	2003	2012	مقصود	أساسية	جامعة إيست أنغليا
	• برنامج النمو الريفي في المناطق الشمالية	تنمية ريفية	2008	2016	مقصود	أساسية	جامعة إيست أنغليا
هندوراس	مشروع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الريفي في مديرية يورو	تنمية ريفية	2008	2015	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الهند	• مشروع تحسين سبل الرزق في منطقة الهمالايا	ائتمان	2004	2012	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	• مشروع التخفيف من الفقر في راجستان الغربية	تنمية ريفية	2008	2016	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	• تجاسويني :برنامج تمكين النساء الريفيات	ائتمان	2007	2017	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
الأردن	مشروع تنمية الموارد الزراعية في اليرموك	زراعة	2000	2008	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	برنامج تحسين سبل المعيشة الريفية في أتابيو وسايابوري	تنمية ريفية	2006	2014	عشوائي	أساسية	جامعة إيست أنغليا
ليسوتو	برنامج الإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية	زراعة	2005	2011	عشوائي	أساسية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
ملاوي	مشروع مساندة السبل المعيشية في الريف	تنمية ريفية	2004	2013	عشوائي	ثانوية	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

البلد	اسم المشروع	نوع المشروع	استهلال المشروع	نهاية المشروع	الاختيار	نوع البيانات	الجهة القائمة بالتحليل
مالي	برنامج صندوق التنمية في منطقة الساحل	تنمية ريفية	1999	2013	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منغوليا	مشروع الحد من الفقر الريفي	تنمية ريفية	2003	2011	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
نيكاراغوا	مشروع التنمية الاقتصادية في المنطقة الجافة في نيكاراغوا	تنمية ريفية	2004	2010	عشوائي	ثانوية	مؤسسة آي سي إف ماكرو
باكستان	• برنامج زيادة التمويل الصغري المستدام • برنامج الابتكار والتغطية في ميدان التمويل الصغير	ائتمان	2008	2013	مقصود عشوائي	أساسية	منظمة العمل من أجل التغيير والاستثمار في الإمكانات
بيرو	مشروع تعزيز الأسواق وتنويع موارد الرزق في المرتفعات الجنوبية	تنمية ريفية	2005	2014	عشوائي	أساسية	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
الفلبين	• برنامج النهوض بالمشروعات الريفية الصغيرة	ائتمان	2006	2013	عشوائي	أساسية	جامعة دولاسال
	• المشروع الثاني لإدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديليرا	تنمية ريفية	2008	2015	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السنغال	مشروع مساندة المشروعات الريفية الصغيرة - المرحلة الثانية	ائتمان	2006	2013	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
سري لانكا	برنامج إنعاش المنطقة الساحلية وإدارة الموارد	زراعة	2006	2013	عشوائي	ثانوية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
السودان	برنامج إدارة الموارد في غرب السودان	تنمية ريفية	2005	2016	عشوائي	ثانوية	مؤسسة آي سي إف ماكرو
أوغندا	برنامج تحسين البنى الأساسية الزراعية المجتمعية	تنمية ريفية	2008	2013	عشوائي	أساسية	المعهد المداري الملكي
اليمن	مشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع	تنمية ريفية	2007	2014	عشوائي	ثانوية	مؤسسة آي سي إف ماكرو
زامبيا	برنامج التمويل الريفي	ائتمان	2007	2013	عشوائي	أساسية	المعهد المداري الملكي

13- وخضعت هذه المشروعات لاستعراض من أجل تحديد المخرجات وقُيّم بعد ذلك الأثر على المؤشرات ذات الصلة باستخدام أساليب غير تجريبية مناسبة لجمع البيانات لاحقاً بعد انتهاء تنفيذ المشروعات. ومما يؤسف له أن البيانات المتاحة حتى بالنسبة لهذه المشروعات لم تكن كافية لتقييم الأثر وتطلبت جمع بيانات أساسية في عدد من الحالات وكذلك، حيثما أمكن، بيانات ثانوية من مصادر أخرى غير الصندوق[9]. وبينما حُللت الدراسات العميقة من جانب فرق خارجية، كرر الصندوق النتائج بطريقة منهجية لضمان الدقة والاتساق. واستخدمت التحليلات ونُهجاً مماثلة للنُهج التي سار عليها مكتب التقييم المستقل في الصندوق في تقييمي الأثر اللذين قام بإجرائهما[10]. واستخدم تحليل الدراسات المتعمِّقة تحديداً بيانات مقطعية وإجراءات مضاهاة لتحديد الأثر، وصاحب ذلك استخدام إجراءات متعددة لضمان الدقة[11]. وحلل الصندوق الدراسات الضحلة باستخدام تقنيات شبه مقطعية زمنية بالاقتران مع المضاهاة[12]. وتمثل النتائج النهائية تقديرات لمتوسط تأثير المشروعات على مؤشرات معيَّنة عندما تقارن المجموعة التجريبية مع المجموعة الضابطة (الفرق الملاحظ في الشكل 1)[13].

[9] تشير 'البيانات الأساسية' إلى البيانات التي يجمعها فريق البحث، بينما تشير 'البيانات الثانوية' إلى استخدام البيانات القائمة.

[10] انظر تقييم أثر برنامج الشراكة ودعم السُبل المعيشية في المنطقة الجافة في سيري لانكا وبرنامج النهوض بأحوال القبائل في جهارخند وشاتيسغارا في الهند.

[11] استخدمت خمسة نُهج لتحليل دراسات تقييم الأثر العميقة والضحلة، وهذه النُهج هي تحديداً: (1) تعديل الانحدار، (2) مضاهاة درجة الميل، (3) مضاهاة التغاير، (4) ترجيح الميل العكسي، (5) التقدير الدقيق المضاعف.

[12] A. Garbero, Estimating poverty dynamics using synthetic panels for IFAD-supported projects: a case study from Vietnam. *Journal of Development Effectiveness*, Volume 6, Issue 4 (2014): 490-510.

[13] بالإضافة إلى التحليل الكمي، شملت أيضاً 10 دراسات عميقة مكوناً نوعياً، وتحديداً مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية ومناقشات جماعية مركزة. وبينما أثبت ذلك قيمته في فهم كل مشروع على حدة، فإن تجميع ذلك في مقياس شامل غير ممكن.

14- وجُمعت بعد ذلك تقييمات الأثر على مستوى المشروعات لتقييم التأثيرات الكلية بعد استبعاد الدراسات التي تبين أنها انطوت على تحيُّزات كبيرة[14]. وأُجري هذا التجميع منهجياً من خلال تحليل تجميعي، وهو عملية من مرحلتين شملت تقييم تقديرات الأثر الموحَّدة (المشار إليها باسم "حجم التأثير") لكل مجموعة من الدراسات وأُجري بعد ذلك حساب لمتوسط مرجح لأحجام هذه التأثيرات[15]. ويفترض هذا النهج أن المشروعات التي جرى اختيارها وتحليلها تُمثل الحافظة بدرجة معقولة. والنتيجة النهائية هي الأثر المقدَّر لمشروعات الصندوق على المؤشرات الرئيسية سواءً حسب التصنيف العام أو حسب نوع المشروع المحدَّد في الصندوق. ثم يستخدم ذلك لتقدير العدد الإجمالي للمستفيدين من المشروعات التي يدعمها الصندوق.

15- وبالإضافة إلى هذه الدراسات، أُجريت سلسلة تحليلات تكميلية. وتشمل هذه التحليلات دراسة متعددة المشروعات للصين تقيِّم 6 من مشروعات الصندوق باستخدام بيانات مقطعية بأثر رجعي. ويشار إلى هذه الدراسة في الجدول 1 وترد في تقديرات الأثر المجمَّعة.

16- وبالإضافة إلى الآثار الناشئة عن مشروعات القروض التي يدعمها الصندوق، ساندت برامج مِنح الصندوق على مر تاريخه البحوث الزراعية وتعزيز التكنولوجيا، لا سيما من خلال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وخلص استعراض لأدبيات أثر البحوث الزراعية وتعزيز التكنولوجيا إلى وجود كتلة حرجة من الدراسات المتعلقة باستيعاب أصناف البذور المحسَّنة التي تشكِّل جزءاً رئيسياً من التمويل بمِنح الصندوق. والتزمت المجموعة المختارة من الدراسات التي شملها الاستعراض بعدد من المعايير، بما فيها ما يلي: استهداف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والتدخلات الهادفة إلى الأخذ بأصناف المحاصيل المحسَّنة؛ والأدلة المتولدة من تقييمات الأثر القائمة على الافتراضات؛ وإدراج مقاييس مثل الدخل، والنفقات، والأصول، والأجور. وأُجري تحليل تجميعي على غرار التحليل المبيَّن أعلاه لتقدير الأثر الشامل لأصناف البذور المحسَّنة على الدخل[16].

17- ولتحديد الآثار التي يُبلغ عنها الصندوق، أُجري تحليل تناول تقارير إنجاز 70 مشروعاً من المشروعات التي أنجزت في الفترة 2010-2015. وتُمثل تقارير إنجاز المشروعات التقارير المعيارية المستخدمة في الصندوق وفي غيره من المنظمات لسرد قصة المشروع وما حدث فيه والدروس المستفادة منه وما نجح منه وما لم ينجح، وقياسات العملية وثمرة المشروع. وأُجري تحليل لمحتوى هذه المشروعات السبعين (باستخدام تطبيق NVivo الذي استحدثته شركة QSR International) لإجراء تقييم منهجي لمحتوى تقارير إنجاز المشروعات وادعاءات نجاح المشروعات التي تضمنتها تلك الوثائق. ويمثل تحليل المحتوى تقنية بحثية

[14] أجريت دراسة لكل تقييم من تقييمات الأثر على حدة لتحديد مدى تحيُّزه باستخدام معايير، مثل جودة أساليب الإسناد، ومدى تجاوز الحدود المعقولة، والنتائج، وتحليل تحيُّزات الإبلاغ. وحُدِّدت بناءً على ذلك درجة منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة لخطر التحيُّز واستُبعدت التقييمات التي حصلت على درجات مخاطر عالية. وللتعرف على معايير التقييم المفصلة، انظر:
Hugh Waddington, et al . Farmer Field Schools for Improving Farming Practices and Farmer Outcomes in Low- and Middle-income Countries: A Systematic Review (Oslo: Campbell Systematic Reviews, 2014)

[15] J.J. Deeks, D.G. Altman and M.J. Bradburn, Statistical methods for examining heterogeneity and combining results from several studies in meta-analysis. In: *Systematic Reviews in Health Care: Meta-Analysis in Context*, 2nd ed., 285-312 (2001).

[16] A. Garbero, et al., Meta-Analysis: The Impact of Agricultural Research on Poverty. Statistics and Studies for Development Division (SSD) Working Papers (تحليل تجميعي: أثر البحوث الزراعية على الفقر. ورقات عمل شُعبة الإحصاءات والدراسات من أجل التنمية) (روما: الصندوق، 2014).

للتفسير المنهجي وتدوين المواد النصية، مثل تقارير إنجاز المشروعات. وفيما يتعلق بمبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع، استخدم تحليل المحتوى لتحديد ما تضمنته وثائق المشروع من أدلة تثبت مساهمة الصندوق؛ ومصادر الأدلة المستخدمة لتأييد الادعاءات المتعلقة بنتائج مشروعات الصندوق[17].

18- وأخيراً، في إطار استشراف المستقبل، يجري تنفيذ ستة تقييمات للأثر باستخدام تجارب موجَّهة تستخدم فيها عينات عشوائية، أو بدائل معقولة[18]. وهذه تقييمات مسبقة للأثر، ولذلك يجري تصميم استراتيجيات جمع البيانات قبل التنفيذ لتيسير تكوين مجموعة ضابطة. ولا يمكن لهذه التقييمات أن تقدِّم نتائج عن الأثر في هذا الوقت، ولكنها ستكون مفيدة في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق وما بعدها. ويمكن أن تساعد أيضاً على استخلاص دروس بشأن المنهجية، وإمكانية استخدام هذه النُهج وتحديات تنفيذ تقييمات الأثر المسبقة.

19- وانتهجت مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع عموماً نهجاً منهجياً وشاملاً. وبطبيعة الحال فإن جانباً كبيراً من تقييم الأثر استدلالي، حيث جُمعت البيانات بأثر رجعي، وهو ما ينطوي على تحديات كبيرة. وعلاوة على ذلك، لم تكن لدى الصندوق قبل هذه المبادرة سوى خبرة محدودة في التحليل المصمم لإسناد الأثر إلى المشروعات التي يمولها. ولذلك صممت العملية عن قصد للاستفادة من الدروس المستخلصة.

ثالثاً – النتائج: الدروس والتقديرات والتوقعات

ألف – الدروس المتعلقة بالأساليب

20- قبل تقديم تقديرات للأثر وتوقعات الحافظة بشأن من يحصلون على الفوائد، يشار إلى الدروس المنهجية المستفادة من العملية. ويتسم ذلك بأهميته الحاسمة لتحسين تقديرات الأثر في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق وما بعدها، وكذلك في وضع النتائج في سياق التحديات المنهجية. ويستفاد من الدروس من خلال ما يلي: التفكير في عملية وضع النهج المنهجي؛ وجهود إدارة تقييمات الأثر السابقة واللاحقة (التجارب الإضافية الموجَّهة التي تستخدم عينات عشوائية) في الميدان؛ وتحليل البيانات المنبثقة عن العملية؛ والمناقشات مع موظفي الصندوق والآخرين حول مزايا العملية.

21- ويكمن التحدي الأول في صعوبة اختيار مشروعات عشوائية تُمثل الحافظة، كما أن ذلك يحد من التعلم. واختيرت المشروعات التي تمثل حافظة الصندوق وتستجيب للحاجة إلى قياس الأثر المجمَّع. وهذه العملية يمكن أن تكون مفيدة في التوصل إلى أرقام مُجمَّعة، وإن كان من الصعب تنفيذها. وحتى في هذه العملية تم اختيار 9 من 24 دراسة متعمقة عن قصد، لأن المشروعات لم تكن جميعاً مناسبة للتقييم. ويمثل ذلك مشكلة أكبر في تقييمات الأثر المسبقة بسبب صعوبة التنبؤ بالحافظة في المستقبل. وعلاوة على ذلك فإن الاختيار العشوائي يحد من التعلم لأن إجراءات هذا الاختيار تستجيب لولاية المساءلة ولا تركز على الجوانب التي يمكن أن يتحقق فيها أكبر قدر من التعلم.

---

[17] B. Carneiro and A. Garbero, The State of Evidence in IFAD-Supported Projects Documentation (حالة الأدلة في وثائق المشروعات التي يدعمها الصندوق). على وشك الصدور.

[18] تموِّل مؤسسة بيل وميلندا غيتس وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة هذه التقييمات المسبقة تحت رعاية المبادرة الدولية لتقييم الأثر.

22- وثانياً، التركيز على خط للفقر أو أي مؤشر بعينه، لا يقدِّر استثمارات الصندوق حق قدرها ولا يحلل نظرية المشروع للتغيير تحليلاً دقيقاً، أي السلسلة السببية أو المسار الذي يحدث الأثر من خلاله. ويمكن أن ينصب التركيز حينئذ على المؤشرات التي يمكن أن تكون أكثر اتصالاً بمشروع معيَّن أو بحافظة الصندوق ككل. ويلزم إيلاء مراعاة أكبر لحافظة تدخلات الصندوق، ونظرية التغيير في هذه التدخلات، وما يقابل ذلك من مجموعة الآثار المجمَّعة المتوقعة.

23- وثالثاً، ينطوي تصميم تقييمات للأثر بعد انتهاء تنفيذ المشروعات على تحديات ويحد من قيمة التقييم. وبالنظر إلى أن مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع تناولت الأثر من خلال نُهج استرجاعية، تطلّب التحليل جمع بيانات عن المشروعات التي لم تعد في طور التنفيذ في سياق تميَّز بندرة الوثائق. وكانت المعلومات المتعلقة بالمشروعات القائمة في حالات كثيرة محدودة بدرجة كبيرة، وتعذَّر الوصول إلى فرق المشروعات. ولم يكن من السهل تحديد المستفيدين في منطقة مستهدفة ولا الوصول إلى بيانات كافية عن المشروع. ويتطلب وضع افتراض معقول بعد تنفيذ المشروع جهداً كبيراً في أحسن الأحوال ويتعذر وضعه في أسوأ الأحوال. وهناك عموماً نزوع إلى التقليل من أثر المشروعات إذا كانت موجَّهة إلى الحد من الفقر، إذ يمكن أن تكون المجموعات الضابطة أفضل حالاً من المجموعات التجريبية. وتنشأ عن ذلك حالة يمكن أن تفضي فيها استراتيجية ناجحة موجهة لخدمة مصالح الفقراء إلى تحقيق فوائد محدودة.

24- ورابعاً، تتسم تقييمات الأثر بأكبر قدر من الفعالية عندما تستند إلى أُطر منطقية قوية وإلى نُظم للرصد والتقييم، ويجب عموماً وضعها أثناء مرحلة تصميم المشروع. وعندما يتم ذلك بطريقة سليمة فإن الأُطر المنطقية تحدِّد نظرية واضحة للتغيير وتسلط الضوء على مسار الأثر، وتحدِّد وسائل قياس ذلك. ويتيح نظام الرصد والتقييم عندما يُصمَّم وينفذ بطريقة جيدة تحديد المستفيدين بوضوح، ويوفِّر لمحة عن المخرجات التي قدمت إلى المستفيدين في مشروع ما. ويؤثر أيضاً توقيت خط الأساس وجمع بيانات المتابعة على القدرة على تقييم الأثر تقييماً وافياً، والأسئلة التي يمكن الرد عليها. ومن الحاسم بالتالي تصميم تقييمات الأثر قبل تنفيذ المشروع وبالاقتران مع تصميمه.

25- وأخيراً، تكتسب مشاركة موظفي الصندوق والحكومة أهمية حاسمة في تنفيذ تقييمات الأثر وتعزيز الاستفادة من الدروس المتولدة. وغالباً لا يكون المتخصصون في تقييم الأثر متخصصون في مجالات مواضيعية أو بلدان معيَّنة، ولا يتمتعون بالخبرة الضرورية لفهم تفاصيل تنفيذ المشروع. كما أنهم يجهلون أحياناً رسائل السياسات الملحة التي لا بد من معالجتها. ومن الجهة الأخرى، لا يفهم موظفو الصندوق والحكومة في كثير من الأحيان الأساس التقني الذي يستند إليه تقييم الأثر ومتطلبات الإسناد. وبالنظر إلى هذه القضايا المحتملة، فإن جودة تقييمات الأثر تكون محدودة بسبب عدم المشاركة والافتقار إلى التواصل بين العناصر الفاعلة الرئيسية.

باء – تقديرات الأثر وتوقعاته

26- بالنظر إلى التركيز على التحليل المُجمَّع بدلاً من التحليل على مستوى المشروعات، فإن النتائج المتوقعة تتعلق بحافظة المشروعات التي أغلِقت والجارية خلال الفترة 2010–2015[19].

27- ولكي يكون للمشروع أثر، من الحاسم أن تتحقق مخرجاته الرئيسية، ويمثل النظر في هذه المخرجات نقطة الانطلاق المنطقية. وتنبثق من تحليل حافظة مشروعات الصندوق عدة مخرجات حاسمة (انظر الجدول 2)[20]. ووصلت حالياً جميع المشروعات التي أغلِقت والجارية خلال الفترة 2010–2015 إلى 139 مليون شخص و24 مليون أسرة. وصممت مجموعة الأنشطة التي تستهدف هؤلاء المستفيدين بغرض تحقيق تحسينات واسعة في رفاه السكان الريفيين الفقراء. ويشمل المستفيدون 18 مليون مقترض نشط و26.6 مليون مدخر طوعي، ويؤكد ذلك تركيز الصندوق على تعميم الخدمات المالية. وجرى تدريب العديد من المزارعين على الممارسات الزراعية، بما يشمل 4.4 مليون على تكنولوجيات الإنتاج، و1.6 مليون على الإنتاج الحيواني، و1.4 مليون على إدارة الموارد الطبيعية وعُزِّزت التحسينات في الأنشطة الزراعية، وأفضى ذلك إلى 5 ملايين هكتار خاضعة لممارسات الإدارة المحسَّنة. وتحقق ذلك في جانب كبير منه عن طريق تعزيز منظمات المزارعين وآلاف الجماعات المجتمعية، بما في ذلك جماعات التسويق والجماعات الإنتاجية وجماعات البنية الأساسية والإنتاج الزراعي والحيواني. وتتقلد النساء مناصب قيادية في كثير من هذه الجماعات. وتشير البيانات إلى أن استثمار الصندوق في السكان الريفيين يفضي إلى تحقيق مخرجات هامة.

[19] إطار قياس النتائج 2013-2015 ("المستوى 2: مساهمة الصندوق في النواتج الإنمائية والأثر"، الصفحة 22) المتصل بالتجديد التاسع لموارد الصندوق يلاحظ أن الآثار ينبغي أن تقاس بصورة تراكمية اعتباراً من عام 2010 فصاعداً، ومن هنا التركيز على المشروعات التي أغلِقت والجارية خلال تلك الفترة.

[20] استُمدت الأرقام من بيانات نظام إدارة النتائج والأثر بشأن المشروعات التي أغلِقت والجارية، وتغطي هذه الأرقام الفترة المشمولة بالتقرير حتى نهاية عام 2014. ومن الواضح أن هذه المشروعات الجارية ستزيد من عدد المستفيدين في المستقبل؛ وبالتالي فإن مجموع عدد المستفيدين الذين يُتوقع أن تصل إليهم المشروعات التي أغلِقت والجارية في الفترة 2010-2015 هو 240 مليون مستفيد.

الجدول 2

المخرجات الحالية للمشروعات المقفلة والجارية، 2010–2015

الفئات	*العدد في كل فئة* [أ]
المستفيدون من خدمات المشروعات	
الأفراد الذي يحصلون على خدمات المشروعات	139 231 083
الأسر التى تحصل على خدمات المشروعات	23 874 666
المجموعات التى تحصل على خدمات المشروعات	390 073
المجتمعات المحلية التي تحصل على خدمات المشروعات	184 637
الوفورات والائتمانات والخدمات المالية	
المدخرون الطوعيون [ب]	26 612 835
المقترضون الناشطون [ب]	17 990 300
عدد الأفراد فى المجموعات المجتمعية المنشأة/المعززة	2 864 701
عدد الأشخاص الذين يحصلون على أموال للتنمية	2 623 855
مجموعات الادخار/الائتمان المنشأة/المعززة	370 594
مجموعات الادخار/الائتمان التى تتقلد فيها النساء مناصب قيادية	176 599
التدريب	
الأشخاص المدربون على ممارسات وتكنولوجيات إنتاج المحاصيل	4 375 710
الأشخاص المدربون على مواضيع الإدارة المجتمعية	2 582 310
الأشخاص المدربون على ممارسات وتكنولوجيات الإنتاج الحيوانى	1 570 904
الأشخاص المدربون على الأعمال/تنظيم المشروعات	1 466 719
الأشخاص المدربون على أنشطة إدرار الدخل	1 441 877
الأشخاص المدربون على إدارة الموارد الطبيعية	1 357 361
الأشخاص المدربون على الخدمات المالية	1 170 432
الأنشطة الزراعية	
الأراضى الخاضعة لممارسات الإدارة المحسَّنة (بالهكتار)	4 998 714
الأسر التى تحصل على خدمات الصحة الحيوانية الميسَّرة	1 379 740
المزارعون الذين يأخذون بالتكنولوجيات الموصى بها	1 331 709
الأسر التى تحصل على حيوانات من التوزيع/إعادة تكوين القطعان	942 448
عدد الأشخاص فى مجموعات الإنتاج الزراعى/الحيوانى	516 022
مجموعات الإنتاج الزراعى/الحيوانى المنشأة/المعززة	24 655
مجموعات الإنتاج الزراعى/الحيوانى التى تتقلد فيها النساء مناصب قيادية	9 603
الأنشطة المجتمعية	
المجموعات المجتمعية المنشأة/المعززة	169 555
المجموعات المجتمعية التى تتقلد فيها النساء مناصب قيادية	47 625
التسويق	
عدد الأشخاص في مجموعات التسويق المنشأة/المعززة	1 172 045
إدارة الموارد الطبيعية	
عدد الأشخاص فى مجموعات إدارة الموارد الطبيعية المنشأة/ المعززة	632 248
المجموعات المعنية بإدارة الموارد الطبيعية المنشأة/المعززة	41 933
مجموعات إدارة الموارد الطبيعية التى تتقلَّد فيها النساء مناصب قيادية	9 405
البنية الأساسية الإنتاجية	
عدد الأشخاص فى مجموعات إدارة البنية الأساسية الإنتاجية	1 151 628
مجموعات إدارة البنية الأساسية الإنتاجية المنشأ/المعززة	23 736
مجموعات إدارة البنية الأساسية الإنتاجية التى تتقلد فيها النساء مناصب قيادية	11 639

[أ] من بين المشروعات المدرجة هنا (158 مشروعاً من الفترة 2010–2015 و320 مشروعاً من الفترة 2010–2023) لا توجد مجموعات بيانات كاملة في نظام إدارة النتائج والأثر لكل المشروعات. ولذلك قد لا تتاح أرقام لبعض المخرجات المذكورة أعلاه.

[ب] باستخدام معايير تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الذي يعرض الأرقام التراكمية للمقترضين والمدخرين.

الجدول 3

النسبة المئوية للآثار المقدَّرة إجمالاً وحسب مجموعات المشروعات (متوسط التأثيرات) على المستفيدين مقارنة بالمجموعة المرجعية

مجال الأثر	*الناتج*	*النسبة المئوية للإجمالي*	*نوع المشروع*			
			النسبة المئوية للزراعة	*النسبة المئوية للائتمان*	*النسبة المئوية للري/البحوث/ المستوطنات*	*النسبة المئوية للتنمية الريفية*
الحراك الاقتصادي	مؤشر الأصول الكلية	**6.6**	6.6	5.5	1.9	13.3
	مؤشر الأصول المعمّرة	**2.7**	4.0	2.0	11.0	7.1-
	مؤشر الأصول الإنتاجية	**5.6**	7.5	3.8	4.0	4.4
	الدخل	**4.0**	8.3	0.4	8.3	1.4
القدرة على الصمود	القدرة على النهوض	**1.5**	6.3	غير متاح	1.1	3.1-
	انخفاض شدة الصدمات	**1.8**	3.6	0.4	2.8	1.4
	انخفاض التعرض للصدمات	**4.5**	2.7	غير متاح	11.1	4.7
التغذية	التنوع الغذائي	**4.6**	6.2	0.3	13.9	1.7
الزراعة	إيرادات الزراعة	**18.0**	10.3	غير متاح	34.0	19.8
	الغلات	**3.8**	1.5	غير متاح	8.8	0.3-
الثروة الحيوانية	مؤشر الحيوانات الصغيرة	**9.5**	5.5	25.4	2.6	19.4
	مؤشر عدد الدواجن	**12.0**	3.9	11.0	21.1	17.6
المنظور الجنساني	الأبعاد الجنسانية	**4.8**	5.1	1.6-	1.8-	22.5

ملحوظة: يقصد بعبارة 'غير متاح' أن التقدير غير متاح بسبب قيود البيانات.

28- وكما لوحظ فإن تقييم الأثر يتطلب تحديد ما إذا كان المستفيدون من الصندوق أفضل حالاً في المتوسط مما كان يمكن أن يكونوا عليه في حال عدم تنفيذ مشروع من الصندوق – أي الحصول على الفرق الذي يبرزه الشكل 1. ويبين الجدول 3 المجالات التي يكون فيها المستفيدون من الصندوق، في المتوسط، أفضل حالاً بالنسبة المئوية مقارنة بالمجموعة المرجعية. وتعرض النتائج المتعلقة بالمشروعات إجمالاً، وكذلك النتائج المتعلقة بفئات المشروعات الفردية التي تتألف من مشروعات الائتمانات والتنمية الزراعية والريفية ومشروعات الري/البحوث/المستوطنات. وتكشف البيانات، على سبيل المثال، أن مشروعات الصندوق تزيد من الحراك الاقتصادي للمستفيدين عن طريق زيادة الأصول والدخل. وتبني المشروعات القدرة على الصمود، وتحسِّن التغذية، وتوسِّع الإنتاج الزراعي وملكية الحيوانات. وكثير من المستفيدين من مشروعات الائتمانات يوسعون بدرجة ملموسة حيازاتهم من الحيوانات. وتسهم مشروعات الري والبحوث والمستوطنات في زيادة كبيرة في إيرادات الزراعة وتحسِّن التنوع الغذائي في نفس الوقت الذي تحد فيه من التعرض للصدمات. وتوسِّع مشروعات التنمية الريفية ملكية الدواجن وتحسِّن التنوع الزراعي وإيرادات الزراعة، بينما تُعزز كثيراً تمكين المرأة. ويرسم التحليل بشكل عام صورة للصندوق يحسِّن فيها رفاه السكان الريفيين من حيث تراكم الأصول وازدياد الإيرادات والدخل.

29- وهذه هي التأثيرات في المتوسط، وهي تمثل الأثر على المستفيدين الذين يتم الوصول إليهم بالمقارنة مع المجموعة المرجعية. وسوف تتفاوت الآثار الفعلية على أفراد من المستفيدين، حيث سيحصل بعضهم على فوائد أكبر من المتوسط وسيحصل آخرون على فوائد أقل. ولا يمكن إجراء حساب دقيق للمستفيدين في ظل البيانات المتاحة، ويتطلب ذلك طرح بعض الافتراضات بشأن مقدار الفائدة. والتقدير المتحفظ يتمثل في افتراض زيادة بمقدار الضعف في الفوائد التي يحصل عليها بعض المستفيدين وعدم حصول المجموعة

المتبقية على أي فوائد، وتطبيق ذلك على المجموعة المتوقعة من المستفيدين[21]. ويلاحظ أن توقعات الأثر تشير إلى مجموعة كلية من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين *المتوقعين* في كل حافظة المشروعات التي أغلِقت والجارية من عام 2010 حتى عام 2015، أي زهاء 390 مشروعاً لما مجموعه 240 مليون مستفيد متوقع تقريباً[22]. وبطبيعة الحال فإن العدد يختلف عن تقديرات المستفيدين الفعليين الذين تصل إليهم نفس المشروعات في الوقت الراهن (139 مليون حسب ما هو وارد في الجدول 2)، إذ يقتصر حساب عدد هؤلاء المستفيدين على نقطة زمنية معيَّنة (نهاية عام 2014) وينحصر في المشروعات التي بدأت أنشطتها على الأرض.

الشكل 4

التوقعات بشأن المستفيدين المتأثرين، حسب المؤشر

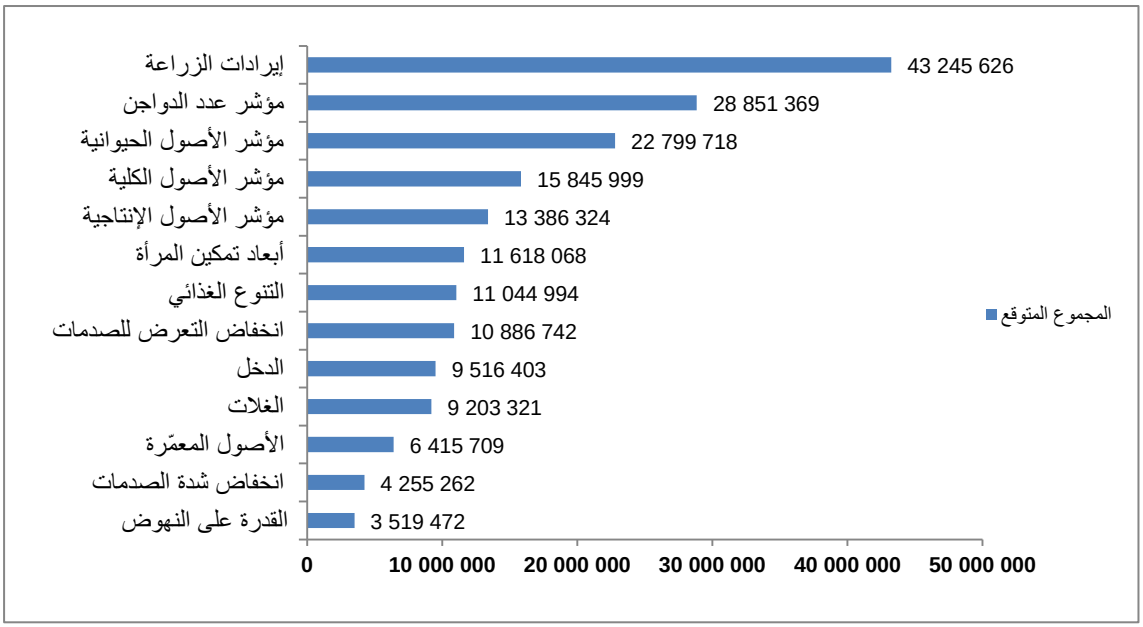

30- ويبين الشكل 4 هذا الاستقراء. ويتبيَّن من التقديرات حدوث زيادة ملموسة وكبيرة في الإيرادات الزراعية لدى 43.2 مليون مستفيد، وزيادة في ملكية الدواجن لدى 28.8 مليون مستفيد، وزيادة في الأصول الحيوانية لدى 22.8 مليون مستفيد. وفيما يتعلق بالأصول الكلية، والأصول الإنتاجية، وتمكين المرأة، والتنوع الغذائي، والحد من التعرض للصدمات، تكشف الأدلة عن زيادات كبيرة في هذه المجالات لدى 10 ملايين مستفيد. وهناك بطبيعة الحال تداخل في الفوائد بين الأفراد، حيث حقق بعضهم فوائد مضاعفة سواءً بالنسبة للآثار الملحوظة في الشكل أو في الآثار التي تعذَّر قياسها. ولكن النتائج توحي بأن الفوائد كبيرة وواسعة الانتشار، مع وجود احتمال كبير لحصول كل المستفيدين المتوقعين على بعض الفوائد.

31- وتكشف النتائج بوضوح عن أن استثمارات الصندوق في السكان الريفيين تفضي إلى عائد كبير عن طريق مساعدة ملايين السكان الريفيين على تحسين سُبل كسب عيشهم. غير أن هذه النتائج لا تشمل مؤشر "الخروج من دائرة الفقر" الذي لوحظ في إطار قياس النتائج لفترة التجديد التاسع. وحدَّد هذا التقرير من قبل بدقة القيود التي تحد من قياس عدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر. والواقع أن إحدى النتائج

[21] يضاعف ذلك في الواقع نسبة الفوائد المقدَّرة في الجدول 3 بعدد المستفيدين المتوقعين. وفي حالة المتغيرات المتقطعة، يتجه ذلك من الصفر إلى واحد.

[22] هذه التوقعات مستمدة من نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

الواضحة لمبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع هي الاعتراف بأن التعريف التقني لخروج الأشخاص من دائرة الفقر سيجعل تلقائيا أثر الصندوق أقل مما هو في الواقع لأسباب سبق بيانها. ولذلك ينصب التركيز في هذا التقرير على المجموعة الأوسع من المؤشرات التي توفِّر تقييماً شاملاً للعائد على الصندوق. وبطبيعة الحال فإن المؤشر المتعلق بعدد الأشخاص الذين يخرجون من دائرة الفقر قد أُدرج في إطار قياس النتائج لفترة التجديد التاسع، وقُدِّرت آثار الحد من الفقر وترد في هذا التقرير بالرغم من قيود القياس.

32- وكما جاء في تحديث المنهجية[23] يقاس الفقر باستخدام نهج قائم على الأصول. وبينما جُمِّعت البيانات المتعلقة بالدخل في بضع دراسات، فإنها لم تكن كافية، ولم تكن مناسبة لحساب ديناميات الفقر. وفي المقابل، أُتيحت مقاييس الفقر القائمة على الأصول على نطاق واسع واعتُبرت ذات جودة أعلى نظراً لأن جمعها تم بطريقة مباشرة وأقل عرضة لأخطاء القياس، لا سيما عند استخدام أساليب الاستدعاء[24]. ووفقاً لهذه المنهجية، استخدمت لكل بلد خطوط فقر نسبية وجرى تحديدها باستخدام الحدَّين الفاصلين للمئين الأربعين والمئين الستين[25] لتوزيع الأرقام القياسية للأصول في المجموعة المرجعية، حيث يمثل الأخير افتراضاً منافياً للواقع، أي النقطة المرجعية. وبمجرد حساب الخروج من الفقر في الدراسات القطرية الفردية، أسقطت النتائج على الحافظة للحصول على تقدير لأثر استثمارات الصندوق المحتمل على الفقر. وينبغي الإشارة إلى أن هذه التوقعات تستند إلى مشروعات بدأت في الفترة من عام 1999 إلى عام 2009 ولا تُعبِّر بالضرورة عن المشروعات التي يجري تصميمها حالياً.

33- وتشير التوقعات إلى أن استثمارات الصندوق، باتباع ذلك النهج، ستؤدي إلى تخفيض الفقر بنسبة تتراوح بين 5.6 و9.9 في المائة باستخدام الحدين الفاصلين للمئين الأربعين والمئين الستين لتوزيع الأصول المُعمِّرة. وتوحي النتائج الإيجابية لكل قياس بأن هناك زيادة عامة في الأصول المعمِّرة على غرار التوزيع المتغيِّر الملحوظ في الشكل 2 وأن هذه المقاييس تبرز فقط المستفيدين الذين من المتوقع تجاوزهم كل خط عشوائي. وتتفق النتائج مع آثار الفقر التي أشارت إليها تقديرات مكتب التقييم المستقل في الصندوق والتي تبيَّن منها أن آثار الحد من الفقر التي تراوحت بين 5 و7 في المائة في برنامج النهوض بأحوال القبائل في جهارخند وشاتيسغارا في الهند[26]. وتتماثل النتائج أيضاً مع نتائج الحد من الفقر في برامج التحويلات النقدية التي تراوحت بين 3 و7 في المائة[27]. وبتطبيق تقديرات الأثر المذكورة على مشروعات الصندوق فإن النتائج

---

[23] انظر: تحديث لمنهجية تقدير عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر والعمل التمهيدي لعملية تقدير الأثر خلال فترة التجديد العاشر للموارد (الوثيقة EB 2015/114/INF.3).

[24] انظر Filmer, D., and Pritchett, L. H.. Estimating wealth effects without expenditure data—or tears: An application to educational enrollments in states of India. (Demography: volume 38, number 1, 2001) pages 115-132.

[25] للتحقق مما إذا كانت النتائج ستختلف في حال استخدام خط فقر قائم على الدخل، أُجري تحليل لديناميات الفقر في أربعة بلدان أتيحت بشأنها بيانات عن الدخل وبيانات عن خط الفقر الوطني. وتشابهت النتائج في حالتين. وأشارت التقديرات إلى أن الأثر على الفقر كان أعلى في حالة واحدة، بينما كان التقدير أقل في الحالة الأخرى. ولا غرابة في ذلك لأن النتائج تتغيَّر على الأرجح بتغير مكان الخط. وتشير التوقعات عموماً إلى أن الأثر المجمع في حالة خط الفقر القائم على الدخل لن يختلف عن ذلك.

[26] انظر الجدول 18 في تقييم أثر برنامج النهوض بأحوال القبائل في جهارخند وشاتيسغارا في الهند.

[27] انظر الجدول 4-2 في Fiszbein, A. and Schady, N. Conditional Cash Transfers: Reducing Present and Future Poverty (التحويلات النقدية المشروطة: الحد من الفقر في الحاضر والمستقبل). (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2009).

المجمَّعة تُظهر أنه عند استخدام الأصول المعمِّرة فإن الآثار المتوقعة هي تخليص 23.8 مليون شخص من قبضة الفقر باستخدام خط الفقر النسبي للمئين الستين (9.9 في المائة من العدد المتوقع للمستفيدين)[28].

34- ولتقدير دور مِنح الصندوق في توليد فوائد ملموسة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، يعرض الشكل 5 نتائج تحليل تجميعي أُجري لتحديد أثر أصناف البذور المحسَّنة على دخل المستفيدين. ويبين الشكل الدراسات التي أُخذت في الاعتبار ومجموعة آثارها على الدخل وتشير المساحات المظللة إلى التقديرات الدقيقة. ويعني أي رقم يزيد على واحد تأثيراً إيجابياً على الدخل، ويشير الحجم الذي يزيد على واحد إلى نسبة مئوية لزيادات في الدخل مقارنة بغير المستفيدين من التكنولوجيا. من ذلك على سبيل المثال أن 1.1 تترجم إلى زيادة نسبتها 10 في المائة في الدخل نتيجة للتكنولوجيا. وتحققت نتائج إيجابية تراوحت بين أكثر قليلاً من 1 و1.8، وتكشف عن أن التكنولوجيا الزراعية ومشروعات البحوث أسفرت عن زيادة إجمالية في الدخل بما تراوح بين 25 و30 في المائة للمستفيدين عند مقارنتهم بالمجموعة المرجعية. وبطبيعة الحال فإن هذا التحليل يمثل جزءاً واحداً من التمويل بالمِنح في الصندوق ومجموعة محدودة من الدراسات، ولكن النتائج تشير بوضوح إلى زيادات إجمالية في الدخل.

[28] تبيّن من تحليل وصفي لتوزيعات الأرقام القياسية لأصول خط الأساس باستخدام البيانات المتاحة من نظام قياس النتائج والأثر، أن أغلبية المستفيدين من الصندوق أقل من الحد الفاصل للمئين الستين، لا سيما في الشريحتين الخمسيتين الثانية والثالثة. وعلاوة على ذلك، عند مقارنة توزيعات خط الأساس وخط النهاية باستخدام نفس البيانات، فإن تغيُّر الحراك الاقتصادي في اتجاه الصعود كان سيلاحظ على الأرجح في الخط الفاصل للمئين الستين لتوزيع الأرقام القياسية لأصول خط الأساس في البلد المحدَّد. ولذلك تعتبر عتبة الفقر المحددة عند الحد الفاصل للمئين الستين هي الأنسب.

الشكل 5

أثر أصناف البذور المحسَّنة على دخل المستفيدين

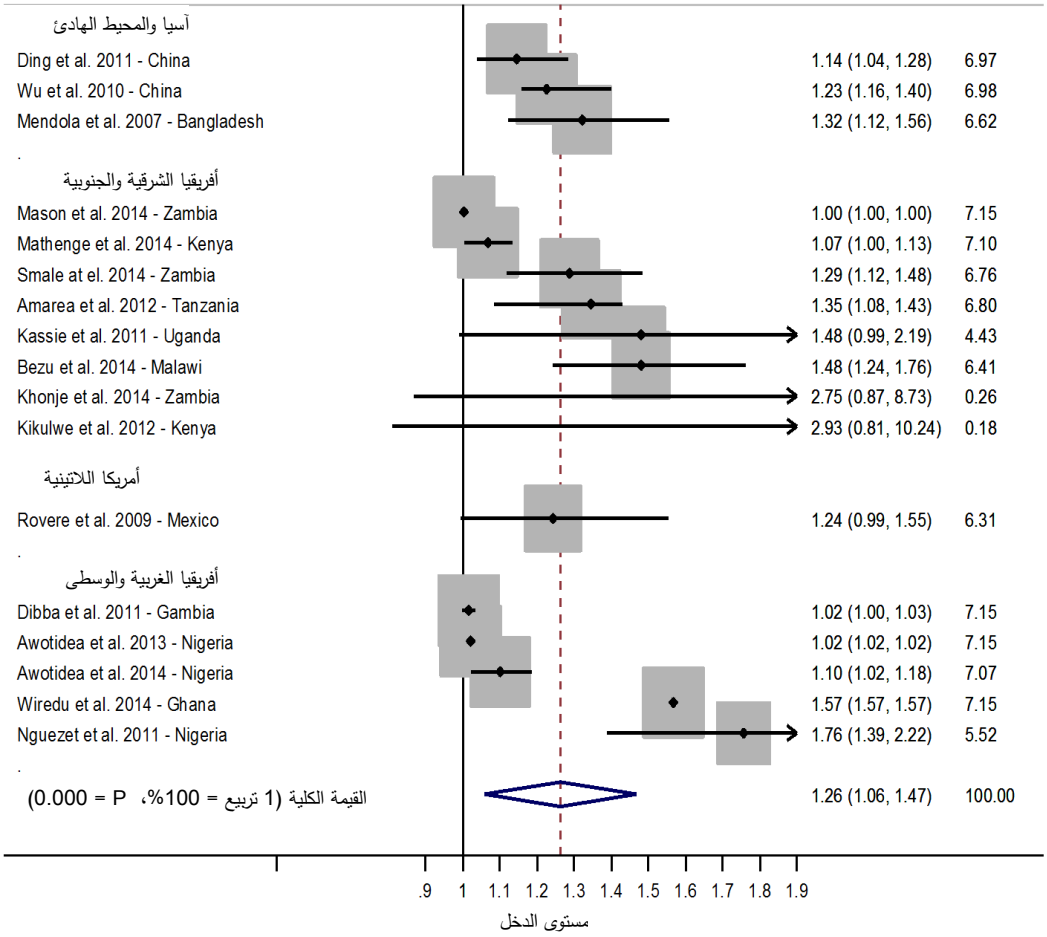

35- وفيما يتعلق بتقييم تقارير إنجاز المشروعات السبعين، يعرض الشكل 6 نتائج تحليل المحتوى ويلخص عدد الادعاءات الواردة في هذه التقارير حسب الموضوع. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن تقارير إنجاز المشروعات مصممة لسرد قصة ما حدث نتيجة للمشروع. وتتضمن تقارير إنجاز المشروعات السبعين 4 000 ادعاء فريد بشأن نجاح المشروعات. ومن بين هذه الادعاءات، تمثل التحسينات في التجارة وسلسلة القيمة، كما هو واضح في الشكل 6، أكثر التحسينات التي ذكرتها التقارير، واحتل الحراك الاقتصادي المرتبة الثانية. ومما يؤسف له أن 78 في المائة من هذه الادعاءات لا يؤيدها صراحة أي مصدر للأدلة، وهو ما يوحي بعدم كفاية الأدلة. وتفتقر جميع المجالات المواضيعية إلى وجود ما يكفي من الأدلة التي تؤيد الادعاءات الواردة في التقارير.

الشكل 6

الادعاءات الواردة في تقارير إنجاز المشروعات حسب الموضوع

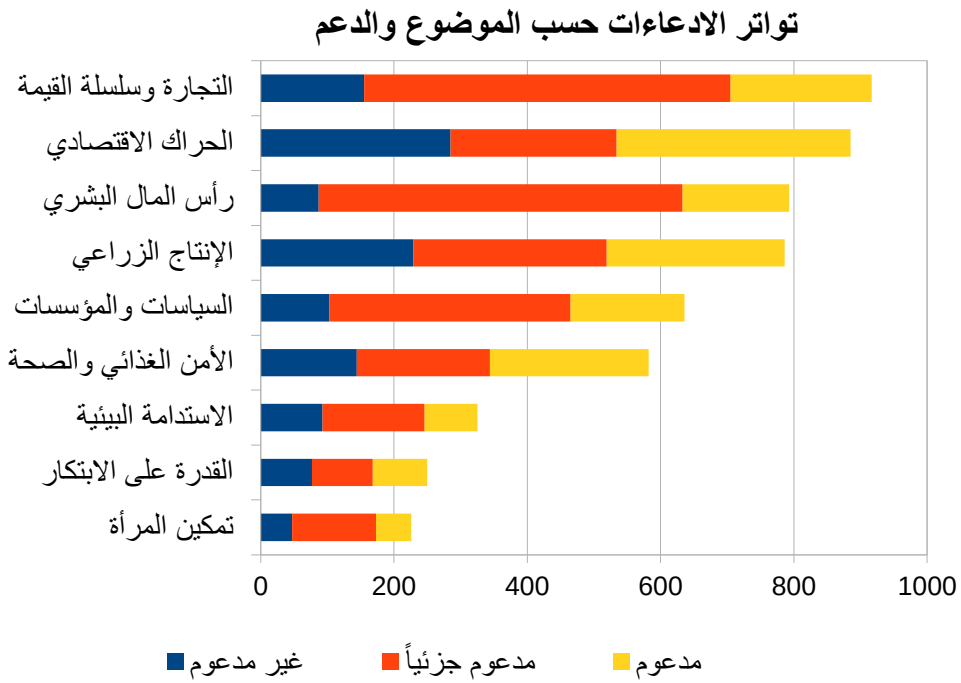

36- ومن المثالي أن تركز الادعاءات على مختلف مستويات مسارات الأثر حتى تكون نظرية المشروع للتغيير واضحة، مع تسليط الضوء على مجالات التأثير وما إذا كانت تضاهي المتوقع في الإطار المنطقي. ويعرض الشكل 7 عدد الادعاءات حسب المخرجات والنواتج والأثر للتحقق من صحة الادعاءات في كل مجال. وفي حال تحديد مسار واضح للأثر، يتوقع أن تزداد الادعاءات على مستويات المخرجات ثم على مستوى النواتج والأثر، وستكون هناك كتلة حرجة عند كل مستوى. ولكن الأمر ليس على هذا النحو. فمن مجموع الادعاءات، تُمثل المخرجات والنواتج أكثر من 95 في المائة من كل الادعاءات، وهو ما يشير إلى افتقار عام في الإبلاغ عن الأثر. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن النواتج أكثر من المخرجات، وهو ما يوحي بأن مسار الأثر غير محدد تحديداً جيداً. ويؤكد عموماً هذا التحليل الذي تناول تقارير إنجاز المشروعات التصور العام لفوائد المشروعات التي يدعمها الصندوق، ولكنه يؤكد أن ادعاءات تحقيق آثار غير كافية وأنها تفتقر إلى ما يؤيدها من أدلة.

الشكل 7

ادعاءات تقارير إنجاز المشروعات حسب المخرجات والنواتج والأثر

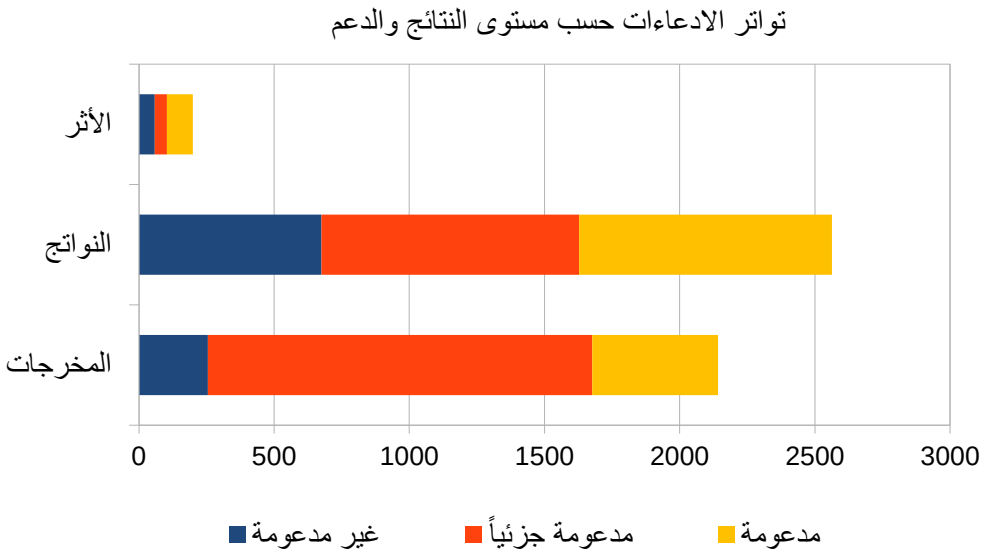

رابعاً – الاستنتاجات واقتراحات المُضي قدماً

37- أتاحت مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق دروساً هامة ستساعد الصندوق على الدفع قدماً بجدول أعمال قائم على النتائج. وفيما يتعلق بالأساليب، تم تسليط الضوء على التحديات الواضحة التي يواجهها تصميم جمع البيانات وإجراء تقييمات لاحقة للأثر. وتلفت المبادرة الانتباه إلى أن استخدام عينة تمثِّل المشروعات وتركز على مؤشر مُجمَّع واحد يحد من إمكانية التعلم ويتسبب في تقييد لا داعي له، إذ ينبغي تحديد المشروعات التي يتحقق من خلالها أكبر قدر من التعلم، ويتعيَّن اختيار المؤشرات التي تُمثل نجاح المشروع بصورة شاملة. وعلاوة على ذلك، تشدِّد المبادرة على المجالات التي ينبغي تعزيز الرصد والتقييم وجمع البيانات فيها.

38- ويكشف التحليل عن أن مشروعات الصندوق النشطة خلال الفترة 2010–2015 وصلت بالفعل إلى 139 مليون مستفيد وأتاحت لهم خدمات كبيرة من خلال نهج يقوده المجتمع المحلي. وأثبتت مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع أن استثمارات الصندوق في السكان الريفيين ولدت عائداً في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك الأصول، والقدرة على الصمود، وملكية الثروة الحيوانية، وإيرادات الزراعة، والتغذية، وتمكين المرأة. واستفاد ملايين السكان الريفيين بعدة طرق من استثمارات الصندوق. وتشير التوقعات إلى أن 44 مليون شخص سيلمسون زيادة كبيرة في الإيرادات الزراعية ومكاسب ملموسة في أصول الدواجن (28.8 مليون) وملكية الأصول الحيوانية (22.8 مليون). وسوف يشهد أكثر من 10 ملايين مستفيد زيادة في كل مجال من المجالات التالية: الأصول الكلية، والأصول الإنتاجية، وتمكين المرأة، والتنوع الغذائي، والحد من التعرض للصدمات.

39- وتتيح مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع بعض الاعتبارات الرئيسية للصندوق عند تقييم الأثر المتصل باستثماراته خلال فترة التجديد العاشر لموارده وما بعدها.

40- وينبغي أولاً اختيار تقييمات الأثر المقبلة وتنظيمها على نحو ييسر التعلم ويصل به إلى حدوده القصوى. ويعني ذلك ضمنياً اختيار المشروعات عن قصد في الحالات التي من المرجح أن يتحقق فيها أكبر قدر من التعلم بدلاً من اختيارها عشوائياً لتمثيل حافظة شاملة. وينبغي أن تختار الشُعبة الإقليمية المشروعات التي سيشملها تقييم الأثر بالتشاور مع الشُعب التقنية، مع مراعاة المحتوى والجدوى. وينبغي أن تشمل معايير الاختيار ما يلي: (1) النُهج الابتكارية؛ (2) إمكانية توسيع النطاق؛ (3) وجود ثغرة واضحة في الأدلة؛ (4) المشروعات التي تنال دعماً واسعاً.

41- وثانياً، ينبغي أن يركز الصندوق على مجموعة شاملة من المؤشرات التي تُعبِّر عن الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق على النحو المحدد في إطاره الاستراتيجي. وهذه المؤشرات ينبغي أن تحدَّد بدقة في أُطر قياس النتائج المقبلة كي تشمل بصورة كافية كل استثمارات الصندوق في السكان الريفيين الفقراء. ويجب التركيز على التعلم في تقييمات الأثر، ويتطلب ذلك اختيار وتحليل المؤشرات على طول السلسلة السببية للمشروع، ويُعبر ذلك بالتالي عن نظريات التغيير في فرادى المشروعات.

42- وثالثاً، يتطلب وضع جدول أعمال لتقييمات الأثر استعراضاً منهجياً للحافظة من أجل فهم الأثر المحتمل للمشروعات الممولة من الصندوق ولتحديد الحالات التي تشوبها ثغرات في أدلة نجاح تلك المشروعات. وينطوي تحديد الآثار المحتملة للاستثمارات بوضوح على فهم الحافظة كي تكون المجالات التي من المرجح أن تتحقق فيها آثار واضحة في ظل أنواع الاستثمارات المنفذة. وسوف يساعد أيضاً التحليل المنهجي لعناصر الحافظة على تصميم مشروعات يمكن أن تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية، وسوف يساعد ذلك أيضاً على تحديد أفضل المجالات التي يمكن الاستفادة فيها من الدروس المستخلصة.

43- ورابعاً، يجب وضع إطار لضمان الفعالية الإنمائية. ويجب أن تكون المشروعات التي يصممها الصندوق قابلة للتقييم، أي أن يكون من الممكن تقييمها في إطار من المصداقية والموثوقية. ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم يتم تعزيز الأُطر المنطقية ونُظم الرصد والتقييم على نحو منهجي في مرحلة تصميم المشروع. ويكتسي ذلك أهمية حاسمة في ضمان تحديد نظرية المشروع للتغيير، وتحديد المؤشرات المقترحة لتلك النظرية، والإشارة إلى وسائل التحقق منها. ويتطلب ذلك أيضاً الحفاظ على منطق المشروع وإعادة النظر فيه أثناء التنفيذ، وتقييمه من خلال تقارير الإنجاز. ويجري بالفعل وضع جدول أعمال لتحسين الفعالية الإنمائية في الصندوق، ولا بد من مواصلة أنشطته وتعزيزها وتدعيمها.

44- وخامساً، يجب أن يركز الصندوق على تقييمات الأثر التي تسبق تنفيذ المشروع، وتبرز مبادرة تقييم الأثر في التجديد التاسع القيود الكبيرة التي تنطوي عليها تقييمات الأثر التي يتم إجراؤها بعد انتهاء المشروعات. ويزيد التقييم المسبق للأثر احتمالات الدقة في إسناد الأثر إلى استثمارات الصندوق وتعزيز التعلم. ومن المثالي التحول نحو نظام تكون فيه الفعالية الإنمائية في مرحلة البداية لا في مرحلة النهاية، أي نظام يسمح بتصميم مشروعات إنمائية سليمة ورصد تقدمها وقياس نتائجها وأثرها أثناء جميع أطوار المشروع. وبهذه الطريقة، يمكن تصميم تقييمات الأثر بسهولة أكبر للاستفادة من الدروس ذات الصلة، لا سيما في المدى المتوسط، وهو ما يتيح تعديل المشروع.

45- وسادساً، يجب أن يُعبر جدول أعمال تقييم الأثر في الصندوق عن عملية تشاركية تضم الجهات صاحبة المصلحة المتعددة. ويجب أن يحدد مسبقاً التعاون بين فرق البحوث ووحدات إدارة المشروعات وموظفي

الصندوق وكذلك المنفذين بصورة أعم. ويمثل الالتزام المشترك جانباً حاسماً في ضمان نجاح تنفيذ المشروع وتقييم أثره وفعالية ذلك التنفيذ. ومن شأن تحقيق تكامل وثيق بين المنفذين والباحثين وموظفي الصندوق منذ بداية العملية أن يولد نتائج تيسِّر الملاءمة السياساتية لتقييم الأثر؛ وتساعد على تحديد مستعملي النتائج المحتملين؛ وتولد الدروس المستفادة ذات الصلة الحاسمة لاختيار المشروعات وتصميمها وتنفيذها في المستقبل. ولن يتسنى ذلك بطبيعة الحال ما لم يتم تدريب موظفي الصندوق والحكومات على فهم قيمة تقييم الأثر وفائدته وإدارة هذه التقييمات وإجرائها. وشرع الصندوق في هذه العملية بالفعل، ويجري حالياً وضع منهاج للرصد والتقييم وتقييم الأثر.

46- وتنطوي الدروس المستفادة من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق على آثار بالنسبة للصندوق وعلى الطريقة التي يقيس بها آثار استثماراته في السكان الريفيين. ويتطلب ذلك سلسلة من الإجراءات المتسقة التي تتيح للصندوق مواصلة عملية التركيز على جدول أعمال قائم على النتائج التي شرع فيها قبل عشر سنوات. وعن طريق اتخاذ هذه الإجراءات، لن يتحسن فقط فهم آثار استثمارات الصندوق في السكان الريفيين، بل ستتولد أيضاً معارف أكثر ستتيح للصندوق والآخرين مزيداً من الفعالية في تعزيز التنمية الريفية.